المقدمة

يعد الواجب الدستوري لحماية كرامة الإنسان، حريته وسلامته الجسدية في جوهر واجبات الدولة. تؤدي ظواهر الدعارة والاتجار بالبشر لأغراض الدعارة إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية وتعكس هشاشة اجتماعية عميقة، عدم مساواة اقتصادي وغالبًا جندري وكذلك نشاط إجرامي، يكون أحيانًا منظمًا وعابرًا للحدود. لذلك، فإن طريقة تعامل سلطات الدولة مع هذه الظواهر هي مؤشر رئيسي على التزام الدولة بقيمها المعلنة، سيادة القانون والتطبيق الناجع للتشريعات التي خصصت لحماية الفئات السكانية الجديرة بالتعزيز. لإجراءات إنفاذ القانون في هذا المجال قيمة أخلاقية واجتماعية ذات أهمية عليا، ويستند هذا الواجب أيضًا الى التزامات الدولة بموجب المعاهدات الدولية التي تعد طرف فيها.

في عام 2014، بلغ عدد النساء والرجال في دائرة الدعارة حوالي 12,000 رجل وامرأة (95% منهم نساء)، من بينهم حوالي 1300 قاصر وقاصرة؛ وكان متوسط سن دخول هذه الدائرة يتراوح بين 13- 14 عامًا، وبلغ إجمالي المدفوعات المُقدّرة مقابل الدعارة في ذلك العام حوالي 1.3 مليار ش.ج. وتشير جهات تعمل في المجال إلى أن عدد القاصرين في دائرة الدعارة في عام 2025 تراوح بين 3000 وحتى 5000.

كشفت الرقابة عن وجود أوجه قصور في أنشطة الهيئات المركزية المسؤولة عن التعامل مع ظواهر الدعارة والاتجار بالبشر لأغراض الدعارة. الاستنتاج الظاهر من نتائج الرقابة، بعد مرور ست سنوات من دخول قانون حظر استهلاك الدعارة حيز التنفيذ في عام 2020، هو أن إجراءات الإنفاذ المتخذة غير كافية للحد بشكل كبير من حجم هذه الظاهرة. كما تم العثور على أوجه قصور أيضًا في الإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر، حماية الضحايا وعلاجهم. من بين أمور أخرى، تبين أن تعامل سلطة السكان في بعض الأحيان مع منح تأشيرات إقامة لمن تم الاعتراف بهم كضحايا للاتجار بالبشر تم بطريقة تتجاوز صلاحيتها وتتعارض مع الإجراءات. تشير أوجه القصور التي أثيرت في الرقابة إلى وجود فجوات عميقة في تطبيق قانون حظر استهلاك الدعارة، بالاضافة إلى مخاوف بشأن تطبيق منخفض وملحوظ في الجرائم المتعلقة بالدعارة والاتجار بالبشر، على الرغم من أنها جرائم جنائية تنتهك بشكل خطير حقوق إنسان أساسية.

يتعين على الشرطة ووزارة العدل اتخاذ إجراءات لزيادة إنفاذ القوانين المتعلقة بجرائم الدعارة والاتجار بالبشر وضمان تطبيق ناجع ومتواصل، بما في ذلك زيادة استخدام المعلومات الشرطية الحالية والتعاونات؛ وذلك على ضوء خطورة الجرائم وهشاشة الضحايا والتي قد تصل إلى خوف حقيقي على حياتهم، وكذلك على ضوء التزامات الدولة الدولية بشأن الموضوع وآثار انتهاكها. يُقترح أن يقوم فريق النخبة الذي يترأسه المستشار القضائي للحكومة، والمسؤول عن تحديد السياسات والتوجهات العامة في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة، بالنظر فيما إذا كان ينبغي تحديد أهداف إنفاذ قانون بموضوع جرائم الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة، والعمل في إطار دوره لتعزيز الإنفاذ المتكامل في هذا المجال بين سلطات الإنفاذ.

إن زيادة تطبيق قانون حظر استهلاك الدعارة أمر ضروري لتحقيق الغرض منه. سيحسن تطبيق هذه التوصيات والتوصيات الإضافية المفصلة في هذا التقرير من إنفاذ القانون، ويعزز حماية ضحايا الدعارة والاتجار بالبشر، ويساعد الدولة على الوفاء بواجباتها الأخلاقية، القانونية، الدستورية والدولية.

وختامًا، أود أن أشكر موظفي مكتب مراقب الدولة في شعبة رقابة الوزارات الحكومية، مؤسسات الحكم وقسم المقر الرئيسي على الجهد الذي بذلوه في تنفيذ عمليات الفحص والرقابة بطريقة معمقة، مهنية ومتفانية وفي نشر التقرير المعروض أمامكم.

سنواصل الصلاة ونتمنى انتصار جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الدفاع، شفاء الجرحى وأيام هادئة وسلمية.

متنياهو أنـجلمان

مراقب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور

القدس،
يوليو 2026